

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٢١**

الجمعة، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غوييرميه
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

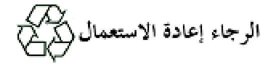
جدول الأعمال

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة (S/2009/232).

09-33088 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة (S/2009/232)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي تشاد والسودان، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد علام مي (تشاد) والسيد محمد (السودان) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد دمتري تيتوف، مسؤول إدارة عمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد تيتوف إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة لرسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة، وترد في الوثيقة S/2009/232.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ديمتري تيتوف، مسؤول إدارة عمليات حفظ السلام. أعطي الكلمة الآن للسيد تيتوف.

السيد تيتوف (تكلم بالإنكليزية): يتذكر أعضاء المجلس أنه، في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام للمجلس في ٢٤ نيسان/أبريل (انظر S/PV.6111)، استرعينا الانتباه إلى حشد كبير للقوات المسلحة الوطنية التشادية في شرق تشاد، عددا وعدة، فيما يبدو أنه كان تحسبا لهجوم قد يشنه المتمردون. وفي ذلك الوقت، أحطنا علما بتقارير عن حشد مواز لجماعات المعارضة التشادية المسلحة على الحدود في غرب دارفور بمنطقة الجنينة. وعلى الرغم من القلق البالغ الذي سببه ذلك، فإنه لم يؤد، حتى عهد قريب، إلى أي مواجهات تُذكر، أو غارات عبر الحدود من جانب جماعات المعارضة التشادية المسلحة.

وقد تعهدت الأمم المتحدة بالتعجيل، قدر الإمكان، بنشر المزيد من قوات الأمم المتحدة التي تشتد الحاجة إليها، على نحو أسرع، ضمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، في الجزء الشرقي من البلد، لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها المتعلقة بتوفير الحماية. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الولاية تأذن للأمم المتحدة بحماية المدنيين المعرضين للخطر، وتيسير إيصال المعونة الإنسانية وحركة العاملين في المجال الإنساني، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، بدأنا نتلقى تقارير غير مؤكدة، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، عن وقوع مناوشات محدودة النطاق بين قوات الأمن التشادية ومجموعات صغيرة من متمردي اتحاد قوى المقاومة في شرق تشاد. وبعد ذلك، تلقينا تقارير غير مؤكدة عن شن القوات المسلحة الوطنية التشادية غارات جوية يومي ١ و ٢ أيار/مايو على مواقع للمتمردين. ووقع ذلك على مقربة من الحدود مع السودان. وفي بيان مؤرخ ٤ أيار/مايو، أعرب الأمين العام عن قلقه البالغ إزاء حشد وتحرك قوات الجيش والمتمردين، ودعا حكومتي تشاد والسودان إلى بذل كل جهد ممكن لتخفيف حدة التوترات على الفور.

وفي ٥ أيار/مايو، تأكدت بعثة الأمم المتحدة من أن القوات المسلحة الوطنية التشادية تشن غارات جوية، باستخدام طائرات مقاتلة وطائرات عمودية هجومية، على رتل من المتمردين في شرق تشاد في المنطقة الواقعة جنوب غوز بيدا. وأشارت التقارير إلى وجود ثلاثة أرتال رئيسية من المتمردين: اثنان انتقلا إلى شرق تشاد، بينما بقي الثالث، وفقا للتقارير، في موقع ثابت عبر الحدود. واختلفت الروايات بشأن الحجم الحقيقي للأرتال، غير أنه يعتقد أن عدد مركبات كل رتل يتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ مركبة.

ومن المؤسف أن الحالة ازدادت توترا. وفي ٦ أيار/مايو، اضطر الأمين العام إلى الإعراب عن قلقه المتزايد والدعوة إلى احترام الطابع الإنساني لعمليات الأمم المتحدة وعمليات شركائنا غير الحكوميين في شرق تشاد.

وفي ٦ و ٧ أيار/مايو، كنا لا نزال نتلقى تقارير من بعثة الأمم المتحدة عن شن غارات جوية على رتل المتمردين، الذي كان على ما يبدو متمركزا في ممر يمتد من غوز بيدا إلى كوكو أنغرانا وكيرفي في شرق تشاد. وأفادت التقارير بأن هذه الغارات الجوية كبدت المتمردين خسائر فادحة. غير أنه من الصعب تقييم حجم هذه الخسائر في الوقت الحاضر. ولا نتوفر على أي تقييم لحجم الخسائر في صفوف الجيش التشادي أيضا.

وبالأمس، تلقينا تقارير عن وقوع اشتباك بري شديد للغاية بين الجيش التشادي واتحاد قوى المقاومة على مقربة من أم دام شمال غوز بيدا في شرق تشاد، التي يعتقد أنها منطقة محورية لمواصلة التقدم نحو مدينتي أبيشي ونجامينا. ووفقا لتقرير اليوم، استمرت المعارك الضارية في هذه المنطقة، وتشير تقارير غير مؤكدة مصدرها القوات المسلحة التشادية إلى سقوط ١٢٥ قتيلا من المتمردين والجنود وأسر أكثر من ١٥٠ متمردا.

وفي غضون ذلك، أفادت التقارير بأن الرتل الثاني من المتمردين قد تحرك جنوبا إلى منطقة تيسي قرب الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، وانتقل منذئذ غربا نحو أم تيمان. وليست لدينا أي تقارير مؤكدة عن مشاركة هذا الرتل في المعارك.

وقد جعلت الحالة الأمنية المتدهورة في شرق تشاد الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك ثلاث وكالات للأمم المتحدة و ١١ منظمة غير حكومية دولية، تنقل موظفيها غير الأساسيين من كوكو أنغرانا إلى غوز بيدا كإجراء تحوطي. وعلاوة على ذلك، قررت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية نقل موظفيها من مناطق مثل آدي وأبيشي. وبناء على طلب قيادة المفرزة الأمنية المتكاملة، قدمت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد المساعدة أيضا في نقل ٢٥ من أفرادها في المنطقة. وإجمالا، قدمت بعثتنا المساعدة في نقل قرابة ١٠٠ من الموظفين الدوليين والوطنيين، الذين يتمتعون حاليا بحماية وحدة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وقام رئيس البعثة، السيد فيكتور أنجيلو، بزيارة غوز بيدا قبل يومين للوقوف شخصيا على الحالة في البلدة، وطمأنة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن عزم وقدرة البعثة على حمايتهم. وقبل يومين، علقت الأمم المتحدة جميع أنشطتها في عدد من المناطق في شرق تشاد، بسبب تحرك مجموعات المعارضة المسلحة في تلك المناطق.

ولم ترد حتى الآن، أي تقارير عن أي نزوح كبير للسكان نتيجة للقتال الدائر. غير أن المواجهة أثرت بصورة بالغة على قدرة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركائها من المنظمات غير الحكومية على إيصال المساعدات الإنسانية.

وفي ٣ أيار/مايو، في الدوحة، وبرعاية حكومتي قطر وليبيا، وقعت حكومتا تشاد والسودان اتفاقا ثنائيا جديدا لتطبيع العلاقات والامتناع عن تقديم أي دعم على أراضيهما إلى جماعات المتمردين المناهضة لأي منهما. وبعد يومين تحديدا، في ٥ أيار/مايو، اتهم ناطق باسم حكومة تشاد حكومة السودان بإرسال عناصر مسلحة إلى شرق تشاد وبالتالي انتهاك اتفاق الدوحة. وأنكر ناطق باسم حكومة السودان هذا الاتهام، مشيرا إلى أن بلده لا يزال ملتزما باتفاق الدوحة.

وعليه، لا بد للحكومتين أن تتصرفا وفقا لاتفاق الدوحة والتزاماتهما السابقة بمنع المتمردين من شن غارات جديدة انطلاقا من جانبي الحدود. كما أن الأمر الأساسي هو أن تدرك جماعات المعارضة المسلحة أن محاولات الاستيلاء على السلطة بالقوة محاولات غير مقبولة. وفي ذلك الصدد، نرى أن الوجود الحالي في الدوحة لممثلي حركة العدل والمساواة من أجل عقد اجتماعات مع ممثلي حكومة السودان يشكل تطورا يدعو إلى التشجيع.

وفي الوقت نفسه، وبينما يبدأ موسم هطول الأمطار، من الأهمية الجوهرية بمكان أن يكون مجتمع تقديم المعونة الإنسانية قادرا على إيصال الإمدادات والمواد الإنسانية الضرورية بصورة مسبقة، وخاصة في المجتمعات التي تصبح معزولة بسبب غمر المياه للطرق وإغلاقها. وإذا ازدادت الحالة الراهنة سوءا، يمكنها أن تعرض للخطر ذلك العمل الإنساني الهام للغاية ذاته.

واعتبارا من اليوم، بلغ قوام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ٢ ٣٩٦ فردا، وهو يمثل نسبة ٤٦ في المائة من القوام المأذون به. وتفتقر القوة إلى ١٤ طائرة عمودية للخدمات العسكرية والاستطلاع من الطائرات العمودية البالغ عددها ١٨ طائرة المطلوبة في مفهوم العمليات للبعثة. وما زال يتعين على البعثة أن تنجز الانتشار الكامل للكتيبة الغانية، ولن يبدأ انتشار الكتيبة النيبالية بوصفها احتياطيا تشغيليا، وتتخذ مقرها في أبيشي، حتى حزيران/يونيه، استنادا إلى استعداد تلك الوحدة للحركة.

ونتيجة لذلك، تفتقر قوة الأمم المتحدة العسكرية إلى القدرة على مراقبة الحوادث وقت وقوعها وتعقبها، فضلا عن افتقارها إلى وجود قوة احتياطية قادرة على التحرك بسرعة لتدعيم المواقع أو الاستجابة للظروف المتغيرة. ولذلك نحن نناشد المجلس الانضمام إلى الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام في مناشدة البلدان المساهمة بقوات المحتملة تزويد البعثة بالطائرات المروحية وغيرها من الأصول المطلوبة بغية تمكين البعثة من الانجاز الكامل لولايتها. وفي غضون ذلك، نحن نشيد بالأعمال التي يضطلع بها موظفو الأمم المتحدة العسكريون والمدنيون، الذين يواصلون العمل في شرق تشاد في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد تيتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد علام – مي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو. كما أود أن أرحب بتقرير الأمانة وأن أؤكد لها على أن تقريرها حظي باهتمامنا الكامل.

لقد حضرت من الدوحة، حيث كنت مرة أخرى من السذاجة ليبعث لدي الأمل بأن نظام الخرطوم قرر أن يوقف عدوانه على بلدي وأن ينهي فعلا محاولاته التخريبية لإحباط سياستنا الرامية إلى تدعيم سيادة القانون والديمقراطية. ولوهلة، كنت فعلا على أمل بأن تتوقف تلك المحاولات الرامية إلى الإطاحة بالمؤسسات الشرعية للبلد وتنصيب سلطة في نجمينا تكون موالية للخرطوم – الخرطوم، التي تأمل بالتالي أن تستفيد من تواطؤ مثل تلك السلطة لتواصل بدون عقاب ارتكاب جرائمها ضد الإنسانية في دارفور.

ومع ذلك، وفي وقت عقد المؤتمر الصحفي الذي أعقب التوقيع على الاتفاق، ساورني بعض الشك حيال حسن نية الخرطوم. وفي الواقع، وردا على سؤال عن وجود قوات هدامة في الأرض السودانية، أراد الوزير السوداني الإيهام بأن مقاتلي حركة العدل والمساواة يتخذون من تشاد مقرا لهم، ضاربا المثل بوجود السيد خليل، رئيس تلك الحركة، في نجمينا. ومع ذلك، وبموافقة السودان، نحن يسرنا عقد اجتماع بين مبعوث بلد كبير والسيد خليل رئيس حركة العدل والمساواة. وبذل ذلك المبعوث مساعيه الحميدة لاستئناف محادثات الدوحة بين الأطراف السودانية، بغية التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإلى تسوية سياسية لأزمة دارفور. ونجح المبعوث في إقناع حركة العدل والمساواة بإرسال وفد إلى الدوحة. فهل ارتكبنا جريمة باضطلاعنا بدور الميسر؟

إن موقف الخرطوم لا يشكل مفاجأة لنا إذا نظرنا إلى الماضي. فقد تم توقيع اتفاقات السلام على مستوى رؤساء الدول – أولا في طرابلس، ليبيا، في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛ وفي الرياض، المملكة العربية السعودية، في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، وفي داكار، السنغال، في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ – ناهيك عن العديد من البلاغات التي صدرت في سياق مبادرات السلام التي قدمتها بلدان المنطقة دون الإقليمية أو الاتحاد الأفريقي تحت إشراف شقيقنا، القائد معمر القذافي. وحالما ينتهي الاجتماع ويتم التوقيع على الاتفاق، وقبل أن يجف الحبر عن الاتفاق، وسواء بعد الاتفاق مباشرة أو بعد بضعة أيام أو أسابيع، تهاجمنا قوات آتية من السودان.

وباختصار، إذا استمر تدهور الحالة، بالرغم من تلك الاتفاقات، فلأن لدى جهة ما سوء إرادة وسوء نية. ويميل المرء إلى القول إن الخطأ خطأ كلا البلدين، وهو أمر يبدو لنا غير دقيق. فكيف يمكنكم أن تضعوا على قدم المساواة البلد الذي بدأ الحرب – المعتدي – والبلد الذي يدافع عن نفسه: الضحية.

ونحن ضحايا مكيدة مكيافيلية يحيكها نظام الخرطوم، بينما لم نوقف العمل من أجل إحلال السلام في دارفور. ولكن الخرطوم اتهمتنا ظلما بأننا نقف وراء التمرد في دارفور وحشدت آلة حرب ضخمة لزعزعة استقرار بلدنا. والأدلة موجودة. ولدينا أدلة على أنه منذ بداية عام ٢٠٠٥، قام السودان بتجنيد قوة قبلية هدامة ضد تشاد وبتزويدها بالمعدات والتدريب. وهؤلاء مقاتلون سودانيون وتشاديون وثنائيو الجنسية وهدفهم الوحيد هو الإطاحة بالمؤسسات الشرعية في البلد. ووفر السودان لتلك القوة المركبات العسكرية من طراز تويوتا والأسلحة الثقيلة ومخزونات المعدات والغذاء والوقود. و لم يتوقف السودان عن محاولة

توحيد جميع تلك العناصر القبلية في جبهة مشتركة ووفر لهم العديد من معسكرات التدريب العسكري في دارفور.

وعلاوة على ذلك، أشاد نظام الخرطوم بفرار بعض عناصر القوات المسلحة الوطنية التشادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وهروب بعض الضباط التشاديين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. واستدعت الخرطوم هؤلاء الجنود والضباط، ووضعتهم على رأس آلتها للحرب لتمرير عدوانها بوصفه شأنا تشاديا داخليا.

ونشطت تلك القوة التخريبية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عندما هاجمت مدينة مودينا التشادية. وشن هجومان كبيران على أدري في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأعقب ذلك الهجوم المزدوج على أدري هجوم كبير على عدة حاميات عسكرية تشادية في شرق تشاد ومخيم للاجئين السودانيين على الحدود التشادية. ولكن أكثر الهجمات المروعة هما الهجومان اللذان شنا على نجمينا في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وقد كشفا بوضوح نية الخرطوم في الإطاحة بمؤسسات الدولة.

أما بخصوص ما يجري في بلدي، فلعل الأعضاء يتفقون معي على أنني كنت محقا في رسائلي السابقة عندما كنت أقول إن سيادة القانون والديمقراطية، اللتين نسعى إلى توطيدهما في تشاد تقومان بالضرورة على تحقيق الاستقرار والسلام في البلد وليس على استراتيجيات التشويش التي تتبعها الجماعات المسلحة من المرتزقة التي تتلقى الأموال من السودان. لعل الأعضاء يتفقون معي أيضا على أن إقامة سلام دائم في تشاد تعتمد بوجه خاص على توطيد الديمقراطية وسيادة القانون من خلال التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاق السياسي الذي أبرم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ برعاية المجتمع الدولي. ولعلهم يتفقون أيضا معي على أنه يتعين على الذين يُطلق عليهم بغير حق اسم المعارضة المسلحة التخلي عن استخدام القوة والعودة إلى البلد، بما يتماشى مع اتفاق سرت الموقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بدلا من التنصل منه متذرعين بأنه لم يعد ساري المفعول، فيسهمون بذلك في إرساء سيادة القانون والديمقراطية التي نريدهم أن يلتزموا بها التزاما حقيقيا بتأييدهم الاتفاق السياسي المبرم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ومع ذلك، أؤكد، وأنا محق تماما أيضا، أنه يتعين علينا ألا نحلم بالكثير حيث إننا نعرف أنهم ليسوا أحرارا في اختيار ذلك الطريق، لأنه يتعارض مع مخططات أسيادهم الميكافيلية.

فعلى الرغم من اتفاق الدوحة، قد أمرهم أسيادهم بدخول تشاد وهم يدعمونهم بجيشهم في مهاجمة تشاد. ولعل المجلس يتذكر أنني أكدت وجودهم في السودان، وأنه، بناء على اتفاق سرت المعقود في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كان يتعين عليهم نزع سلاحهم وإعادة تجميعهم حيث كانوا متمركزين. ولذلك السبب رحبنا أمام المجلس بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2009/199)، الذي قال في الفقرة ١٣ إن تلك "الجماعات المدينة للخرطوم" – وهذا هو الاسم الذي نطلقه عليها – "واصلت تعزيز قواتها في غرب دارفور بالقرب من الجنينة". وفي المناسبة نفسها، أكدتُ من جديد التزامنا بالامتثال لجميع اتفاقات السلام التي تربطنا بالسودان: وهي اتفاقات طرابلس وداكار والرياض. واختتمت بإبلاغ المجلس أننا نأمل للمحادثات التشادية السودانية التي كان من المقرر إجراؤها في الدوحة بقطر أن تمهّد الطريق أمام تطبيع العلاقات بيننا.

وفي ٥ أيار/مايو، أشارت حكومة جمهورية تشاد إلى أنها كانت قد رحبت بالتوقيع على اتفاق الدوحة في قطر بشأن تطبيع العلاقات مع السودان. وهذا أحد الاتفاقات التي لا تعد ولا تحصى على حد الوصف الساخر للمراقبين المتتبعين للمسألة. وحكومة جمهورية تشاد، إذ تثق بالتزام البلدان الوسيطة وبما أُعرب عنه من تصميم على تنفيذ أحكام

جميع الاتفاقات السابقة، تأمل أن يشكل الاتفاق الموقع هذه المرة الاتفاق المناسب لعودة السلام والثقة بين البلدين حقا.

وللأسف، لاحظت الحكومة التشادية بمرارة أن نوايا نظام الخرطوم واستراتيجيته لم تتغير، وأنه بتوقيعه على اتفاق الدوحة، كان يتصرف بالمراوغة نفسها التي اتسمت بها تصرفاته في إطار الاتفاقات السابقة. إذ قبل أن يجفّ الحبر عن اتفاق الدوحة، نددت حكومة تشاد بالتحرك العدواني لنظام الخرطوم حيث بعث بأرتال مسلحة ضد بلدنا مجهزة بـ ٣٥٠ مركبة. ولقد هُزموا، ولكننا لا نستبعد احتمال أن تكرر الخرطوم شنّ عدوانها. وترى الحكومة التشادية أن النظام السوداني بشنه ذلك العدوان المخطط له ضد تشاد، يتنصل من اتفاق الدوحة.

وتود حكومة جمهورية تشاد، من خلال بيانها، أن تلفت انتباه المجتمع الدولي إلى سوء نية نظام الخرطوم، وأن تطلب إليه اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمفيدة لمساعدة تشاد في حماية استقرارها ووحدتها وسلامة سكانها المحاصرين. ولذلك، أود أن أعلن بأنه بناء على تعليمات من حكومة بلدي، قد طلبتُ من مجلس الأمن عقد جلسة عاجلة للنظر في العدوان الجديد الذي شنه السودان على بلدي. وأشكر المجلس على الاستجابة لندائنا وتنظيم هذه الجلسة.

ولم يعد سرا بالنسبة لأي من أعضاء المجلس الحاضرين هنا أن القوة المسلحة العميلة التي أنشأها وجهزها وقادها جنود سودانيون والتي تساندها ميليشيا الجنجويد سيئة السمعة ما برحت تشن الهجمات على بلدي. وكما قلت، فإن تقرير الأمين العام الأخير أشار إلى وجود تلك القوة بالقرب من الجنينة في السودان. والجهة التي قامت بالوساطة بين تشاد والسودان لا يمكنها أن تنكر أنها طلبت تأجيل اجتماع الدوحة ليعقد في ٢٨ نيسان/أبريل بدلا من يوم ٧ نيسان/أبريل، كما كان مقررا، لإعطاء الحكومة السودانية الوقت لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق سرت المبرم في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من خلال نقل عملائها بعيدا عن الحدود ونزع سلاحهم. ويشير اتفاق الدوحة أيضا إلى اتفاق سرت في بنده الذي يدعو الطرفين إلى التطبيق الشامل للاتفاقات التي كانا راعيين لها وشاهدين عليها.

ويستحق هذا الوضع الجديد، الذي يهدد بشكل خطير السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية عموما وفي تشاد على وجه الخصوص، اهتماما عاجلا من مجلس الأمن حتى يتسنى له اتخاذ جميع التدابير المناسبة لوضع حد لهذه الاعتداءات المتكررة من السودان على بلدي الذي يحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي لحماية وحدته واستقراره وأمن سكانه. ويجب على مجلس الأمن ألا يتسامح بعد الآن مع قيام السودان بحشد الآلاف من الرجال المجهزين بمئات المركبات على مرأى من العالم كله للهجوم على بلدي. ويجب على المجلس أن يدين بوضوح نظام البشير لاعتداءاته المتكررة على مر السنين ضد بلدي الذي عانى كثيرا من الحرب ويتطلع إلى العيش بسلام في ظل سيادة القانون والديمقراطية وإن كان هذا ما لا تفضله الخرطوم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئيس، أرجو في المستهل أن أعرب لكم عن سعادتنا لرؤيتكم وأنتم تترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر كممثل لبلد عريق عرف بالتزامه التام بالمبادئ الراسخة والموجهة للعلاقات الدولية، كما تربطه ببلادي علاقات وطيدة. ولا شك، أنكم وبما عرفتم به من حكمة وحنكة سوف تقودون مداولات هذا المجلس للنجاحات المبتغاة. ونشكر سلفكم، الممثل الدائم للمكسيك، للجدارة التي أدار بها مداولات الشهر الماضي.

كما نشكر ممثل الأمانة العامة على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها للتو في مفتتح جلسة اليوم.

و لم يتفاجأ السودان مجددا بدموع التماسيح التشادية في مجلس الأمن. و لم يفاجأ السودان أبداً بأن تسارع تشاد إلى توجيه الاتهام إلينا كلما تصاعدت المواجهات الداخلية بينها وبين معارضيها، فقد أصبح ذلك منهجا ثابتا ومعلوما للحكومة التشادية. لم نفاجأ أبداً، بتعليق حكومة تشاد إخفاقاتها وتنصلها عن المواثيق والاتفاقيات التي توقعها مع الفصائل التشادية على شماعة السودان، في مسعى لم يعد ينطلي على أحد.

إن ما يحدث في تشاد شأن داخلي لا صلة للسودان به، وقد طالب السودان مراراً بضرورة إيجاد آليات مستقلة للتحقق من اتهامات تشاد التي تطلقها لتغطية فشلها الداخلي، وللتمويه على مخططاتها العدوانية والإجرامية ضد السودان. إلا أن تشاد، كعهدها دائما، ظلت تتهرب كما هو معلوم من حضور اجتماعات آلية مراقبة اتفاق داكار، وتشهد الدول المشاركة في فريق مراقبة الاتفاق على ذلك، ووضح تماما انعدام الرغبة السياسية للقيادة التشادية في تنفيذ الالتزامات التي وقعتها مع السودان وأصبح ذلك معلوما ومكشوفا للجميع.

إن ما نود لفت الانتباه إليه هو أن تشاد قد درجت على التغطية والتمويه على عملياتها الإجرامية داخل الأراضي السودانية من خلال تقديم الشكاوي المختلفة لمجلس الأمن، وكيل الاتهامات زورا للسودان أيضا كلما خططت لعمل عدواني ضد بلادنا. والشواهد على ذلك كثيرة، ونشير منها فحسب إلى العدوان الذي تعرضت له العاصمة السودانية في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، حيث استبقت تشاد ذلك الهجوم بشكاوى مماثلة لمجلس الأمن في مسعى ومحاولة لذر الرماد في العيون.

وما نود أن نؤكده لكم من على هذا المنبر أن اتهام تشاد الأخير هذا للسودان ما هو إلا عملية تمويه مكشوفة للتغطية على هجوم واسع جرى ويجري تنفيذه الآن من قبل حركة العدل والمساواة المنطلقة من داخل الأراضي التشادية عبر عدة محاور مستهدفة مواقع في دارفور تابعة للفصيل الموقع على اتفاقية سلام دارفور، حيث هاجمت الحركة منطقة فوراوية في ٥ أيار/مايو الجاري وأسرت قائد المنطقة، كما هاجمت منطقة أبو قمرة في السادس من الشهر الجاري أيضا، والآن وفي هذه اللحظات، تنفذ حركة العدل والمساواة المدعومة من تشاد هجوما على عدة مناطق شرق جبل مرة، وحول جبل مون معتمدة في ذلك على دعم لوجستي ضخم من حكومة تشاد تمثل في ٢٠٠ عربة لاندكروزر، و ٢٢ مدفعا رباعيا، و ٦٠ مدفع دوشكا الآن، و ١٥٠ مدفع قرنوف، بالإضافة إلى مختلف الذخائر والمستلزمات العسكرية و ٢٠ شاحنة وقود.

وبواسطة هذا الدعم التشادي، استأنفت حركة العدل والمساواة أعمالها العسكرية والتخريبية في دارفور، بعد أن عوضتها حكومة تشاد فقدان عتادها العسكري في هجومها المشار إليه على أم درمان. بل قامت حكومة تشاد، وفي انتهاك صارخ لجميع المواثيق ذات الصلة، بتقديم كل التسهيلات لحركة العدل والمساواة لدخول مخيمات اللاجئين في شرق تشاد وتنفيذ حملات تجنيد واسعة في صفوفهم خلال الأشهر الماضية، بما في ذلك تجنيد القُصر والأطفال من اللاجئين والمشردين داخليا في المخيمات، وذلك للزج بهم مرة أخرى في أتون هذه المغامرات الطائشة. وتشهد على صحة ما نقول التقارير المقدمة إلى المجلس من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

لابد للجميع من الإقرار والاعتراف بأن لدى الجارة تشاد مشاكلها الداخلية المعقدة والمزمنة والسابقة لمشكلة دارفور بعشرات السنين، والتي تحتاج إلى تسوية سياسية

سلمية وشاملة، إذ أن محاولة القفز فوق الحقائق وتصدير الاتهامات لن يساعد على تحقيق السلام والاستقرار الذي نحرص عليه نحن في السودان. نحرص عليه اليوم قبل الغد، إدراكا منا لأن استقرار تشاد يعني أيضا استقرار دارفور، ومن ثم استقرار السودان.

ولذلك، فإن اتهام السودان بزعزعة الاستقرار في تشاد باطل ومردود، ومقصود منه التغطية على عمل عدواني كما يحدث الآن، وصرف الأنظار عن حقيقة المشكلة التشادية. وكما يعلم المجلس، فإن حرص السودان على تحقيق الاستقرار في تشاد لم يكن مجرد إسهامات أو مبادرات عابرة، بل ظل هدف تحقيق الاستقرار في ذلك القطر هدفا استراتيجيا بذل من أجله السودان جهودا مقدرة طوال العقدين الماضيين، وقبل اندلاع مشكلة دارفور. وتدرك الحكومة التشادية جهود السودان الهادفة لتحقيق المصالحة الوطنية في تشاد طوال سبعينات وثمانينات وتسعينات القرن الماضي.

وتدرك حكومة تشاد كذلك أنه، وبمبادرة من الحكومة السودانية وتحت رعايتها، انعقدت المصالحة بين الحكومة التشادية والفصائل المعارضة لها والتي توجت بتوقيع اتفاقية الجنينة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣ بين الجبهة الوطنية التشادية بقيادة دكتور الحارث وبين حكومة الرئيس إدريس دبي. وتدرك حكومة تشاد أن السودان قد بادر بقيادة وساطة لاحتواء الخلاف الذي نشب بين الرئيس التشادي إدريس دبي ووزير دفاعه الأسبق عباس كوتي، وأثمرت الوساطة عن توقيع اتفاق طرابلس في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ أيضا الذي عاد بموجبه وزير الدفاع الأسبق إلى تشاد، إلا أن سجل تلك الحكومة في تصفية معارضيها معلوم للكافة أيضا.

وتدرك تشاد أن السودان قاد كذلك جهود المصالحة بين الرئيس إدريس دبي وجماعة المجلس الوطني للإصلاح، وأثمرت الوساطة عن التوقيع على اتفاق المصالحة في عام ١٩٩٥، كما استضافت الخرطوم في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ اجتماع المصالحة بين الحكومة التشادية وأربعة من الفصائل المعارضة لها، وأثمرت الوساطة كذلك عن توقيع اتفاق الخرطوم بين الطرفين، وعودة الفصائل المعارضة إلى نجمانيا بطائرة سودانية برفقة مسؤول سوداني رفيع المستوى. وتدرك حكومة الرئيس إدريس دبي أن السودان قد رعى وقاد المصالحة بين الحكومة التشادية والحركة الوطنية للديمقراطية والتنمية بقيادة موسي ماديلا في تموز/يوليه ١٩٩٩ أيضا.

تلك مجرد نماذج لاتفاقات المصالحة التي تمت بمبادرة وإشراف مباشر من السودان قبل اندلاع نزاع دارفور الذي يحاول البعض الإيهام بأنه امتد إلى تشاد، في قلب مخل للحقائق بدلا من الإقرار بأن لتشاد مشاكلها المزمنة والعويصة.

أما الاتفاقات التي لعب السودان دورا محوريا في التوصل إليها بين الحكومة التشادية ومعارضيها في الآونة الأخيرة، نشير منها، على سبيل المثال، إلى مشاركة السيد رئيس الجمهورية بنفسه في جهود الوساطة التي أفضت إلى التوصل لاتفاق سرت الموقع بين حكومة تشاد وفصائل المعارضة التشادية الرئيسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تحت الرعاية الكريمة للزعيم الليبي العقيد معمر القذافي. كما ظل السودان طرفا بناء في جميع الجهود والمبادرات الثنائية والإقليمية للتوسط بين الرئيس إدريس دبي والمعارضة التشادية طوال السنوات الماضية.

من المحزن أن يستعرض المرء أمام المجلس اليوم فصولا من تنصل تشاد المستمر وعدم التزامها بجميع الاتفاقيات التي

تم التوصل إليها بجهود إقليمية ودولية مخلصة فانتهى مصيرها إلى التزام أحادي من جانب السودان فحسب، بدءا من اتفاقية طرابلس الموقعة بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ والاتفاق الإطاري الموقع في الخرطوم في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، واتفاقية الرياض الموقعة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، واتفاقية داكار الموقعة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، وأخيرا اتفاقية الدوحة الموقعة في ٣ أيار/مايو المنصرم، والتي كان التفاوض يجري بشأنها في الوقت الذي يجري التنسيق والتحضير على قدم وساق بين الحكومة التشادية وحركة العدل والمساواة لتنفيذ الهجوم الإجرامي الجاري حاليا والذي تحاول تشاد التغطية عليه بكيل الاتهامات الجزافية للسودان.

إننا نتطلع إلى أن تلتفت حكومة تشاد لمعالجة مشاكلها الداخلية، وتكف عن محاولاتها المستمرة لزعزعة الاستقرار في السودان وإطالة أمد النزاع في دارفور موظفة في ذلك حركة العدل والمساواة، وأن تكف كذلك عن توجيه مثل هذه الاتهامات المفضوحة الغرض. فلدى السودان ما يكفيه من أولويات وتحديات داخلية هامة، وهو في غنى عن التدخل في أي شأن داخلي لأي دولة أخرى، ناهيك عن تشاد، التي ليس هناك من دولة تحرص على تحقيق الاستقرار فيها كحرص السودان، لتأثره سلبا وإيجابا بذلك، بحكم روابط الجوار والقربى والتداخل القبلي والاجتماعي الوثيق بين شعبي البلدين.

إننا نرجو أن تمتلك حكومة تشاد الشجاعة الكافية لمواجهة مشاكلها الداخلية وتنفيذ الالتزامات المترتبة على ذلك. ولن يفيدها في ذلك تواتر اتهاماتها ضد السودان. كما أن على المجتمع الدولي إدراك أن لتشاد مشاكلها المزمنة والسابقة لظهور مشكلة دارفور، وعلى حكومتها أيضا الاعتراف بالجهود الخيِّرة التي ظل يبذلها السودان، بدلا عن إطلاق هذه الاتهامات الجوفاء. وعليها، عوضا عن ذلك، إبداء الإرادة السياسية الكافية لترجمة أهداف وتطلعات الشعبين إلى جوار آمن ومستقر، وهي الأهداف التي تؤكد بلادي التزامها التام بها.

إن هرولة تشاد المستمرة إلى مجلس الأمن، بدعم يعلمه الجميع من أحد أعضاء هذا المجلس الذين لا يهمهم سوى توطيد نفوذهم ومصالحهم الاستراتيجية في المنطقة، ليس في صالح تشاد ولا مصلحة شعبها أو متطلبات الجوار المستقر والآمن لشعبي البلدين الشقيقين. ولن يخدم ذلك أيضا المصداقية المطلوبة من قبل هذا المجلس. إن على مجلس الأمن، إن كان يريد خدمة الشقيقة تشاد، إبلاغها بوجوب التصالح مع شعبها أولا، وعدم تخطي الآليات الإقليمية، مثل تجمع دول الساحل والصحراء الذي يبذل جهودا معلومة ومقدرة لتعزيز السلام في المنطقة. وعلى هذا المجلس الذي درج مرارا على الدعوة إلى تعزيز دور الآليات الإقليمية، ترجمة هذا القول إلى فعل. كما أنه من الغريب أن تهرع تشاد إلى مجلس الأمن بهذه الصورة، في وقت يعالج مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الآن هذا الموضوع.

وأود أن أؤكد لكم في الختام، سيدي الرئيس، التزام السودان الكامل بسياسات حسن الجوار وتنفيذ جميع الاتفاقيات الموقعة بين البلدين خدمة للسلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.